الأمم المتحدة

A/69/371–S/2014/650

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير من الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥/٦٨. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمينُ العام عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظاتِ الأمين العام عن الحالة الراهنة التي يمر بها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وعن الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدُماً بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤.

* A/69/150.

290914 290914 14-60375 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥/٦٨.

٢ - في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار المذكور آنفا:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٥/٦٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أثناء انعقاد دورتها الثامنة والستين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”إن الفقرة ٢٥ من القرار ’تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة‘.

”ولكي أفيّ بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

”وإنني، إذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١ ٥٠٠ كلمة.“

٣ - ولم يرد حتى ٥ أيلول/سبتمبر أيّ رد على هذا الطلب.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وجهتُها إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، إطْلاعي على مواقفها بشأن أي خطوات تتخذها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. ووَرد حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ ردٌّ من كل من إسرائيل ودولة فلسطين.

٥ - وكان نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ التي وردت من بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”إن دولة فلسطين تؤكد من جديد أن قرار الجمعية العامة المعنون ’تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية‘ يشكل مساهمةً رئيسية من جانب المجتمع الدولي على طريق إيجاد حلٍّ عادل وشامل لقضية فلسطين وإحلالِ سلامٍ تتوافر له مقومات الدوام. وتتواصل في القرار عمليةُ تحديد المعايير التي تقوم عليها تسويةٌ تستند إلى

أحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ السلام التي أُقرت في مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنةُ الرباعية.

”ويحظى هذا القرار في العادة بتأييدٍ ساحق، فقد حصل على ١٦٥ صوتاً مؤيداً عند اعتماده في الدورة الثامنة والستين، مما يؤكد توافر توافق عالمي في الآراء يدعم التوصل إلى تسويةٍ تكفل انسحابَ إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وتطبيقَ الحل القائم على وجود دولتين: دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة والمتصلة جغرافياً، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع اتخاذ القدس عاصمة مشتركة للدولتين؛ وإيجادَ حلٍّ عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) (١٩٤٨).

”ويجسد هذا التوافق في الآراء الموقفَ الذي طالما تبناه الفلسطينيون قيادةً وشعباً، منذ قبول الحلّ القائم على وجود دولتين قبولاً رسمياً في إعلان استقلال دولة فلسطين عام ١٩٨٨. إن هذه الصيغة التوفيقية الهامة القائمة على إنشاء دولة فلسطين على نسبة ٢٢ في المائة فقط من أراضي وطننا التاريخي والتي اعتمدناها رغبةً منّا في استعادة حقوقنا وتحقيق حريتنا وإنهاء النزاع، لهي واحدة من أجرأ تجليات الالتزام الفلسطيني بالسلام. ومما يُدهش له أن هذا الالتزام صمَد في وجه المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني على مدى عقود منذ صدور قرار التقسيم ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧ ثم وقوع مأساة النكبة في عام ١٩٤٨، وهي المظالم التي لا يزال شعبنا يعاني منها حتى يومنا هذا، ولا سيما اللاجئون الفلسطينيون الذين فاق عددهم الآن الخمسة ملايين والذين ما برحوا يلاقون مشاق يعجز عنها الوصف، نتيجة عدة عوامل منها الأزمات المتوالية التي عصفت بالأرض الفلسطينية المحتلة ومثالها العدوان العسكري الوحشي الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة الآن والكارثة الإنسانية المترتبة عليه، إضافة إلى الأزمات العديدة التي ابتُليت بها المنطقة، بما في ذلك النزاع الخطير الجاري في سورية.

”وهذا التوافق في الآراء بشأن معايير الحل القائم على وجود دولتين أُعيدَ تأكيده في العديد من القرارات الأخرى، بما فيها القرار ١٩/٦٧ (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) الذي مَنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب، وفي الإعلانات الصادرة عن المجموعات السياسية والإقليمية في مختلف أنحاء العالم. ويُذكر

في هذا الصدد أن القرار ١٩/٦٧، شأنه شأن القرار ١٥/٦٨، يشكل مساهمةً جدية من جانب المجتمع الدولي نحو إحلال السلام في المنطقة وضم دولة فلسطين إلى الجماعة الدولية حتى تتخذ مكانها المشروع ريثما يتم قبول طلب انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة الذي ما زال معروضا على مجلس الأمن بعد أن تقدّم به الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

”إن الضرورةَ الملحة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي الحصول على الاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية، وهو حق أكدته الجمعية العامة صراحةً، هي ضرورةٌ تتبين أيضاً في الدعوة الواردة في القرار ١٥/٦٨ إلى استئناف مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط والإسراع بها من أجل تحقيق أهدافها المعلنة. وهي دعوةٌ تحترمها فلسطين تمام الاحترام وتسعى دون كلل إلى الاستجابة لها في كل ما تتخذه من إجراءات على الصعُد الثنائي والمتعدد الأطراف والداخلي. وهناك اعترافٌ واسع النطاق بأن فلسطين تداوم على الامتثال لواجباتها والتزاماتها القانونية على الرغم مما تواجهه من تحديات هائلة وأزمات متعددة الأبعاد من جراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ ٤٧ عاما، وتشمل تلك الواجبات والالتزامات احترامَ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والاتفاقات التي سبق التوصل إليها في سياق عملية السلام.

”وتؤكد فلسطين أن احترام القانون هو مفتاح حلِّ النزاع، فهو الضمانة التي تكفل تمخّض المفاوضات المعقودة بشأن قضايا الوضع النهائي، ألا وهي القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه، عن سلامٍ عادل ومستدامٍ حقا. لكن تمتع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، طويلا بالاستثناء من القانون دون وجه حق وعدم محاسبتها على انتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة وخروقاتها الجسيمة أديا للأسف إلى إطالة النزاع وتعقيده بشدة وتسببا مراراً في إفشال عملية السلام وتقويض حلّ الدولتين.

”وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أكدت حكومة دولة فلسطين احترامها للقانون الدولي بأن اتخذت قرارا تاريخيا بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، مكرسةً عزمها على الاستعانة بكل ما يتيحه النظام الدولي من وسائل سلمية وسياسية وقانونية ووسائل تنبذ العنف من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتعزيز سيادة القانون في فلسطين. وشملت هذه الاتفاقيات، في جملة صكوك أخرى، اتفاقياتِ جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي الأول، والعهدَ

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيتي حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقيةَ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

”ومنذ اتخاذ القرار ١٥/٦٨، بذلت فلسطين الجهود أيضا من أجل تنفيذ أحكام القرار المذكور وسعت إلى تهيئة ظروف مواتية للتسوية السلمية. وشمل ذلك جهودا داخلية لتطوير المؤسسات الوطنية وتقويتها وتحقيق المصالحة الفلسطينية وتعزيز القانون والنظام، علاوة على المشاركة النشطة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، في جميع المبادرات الرامية إلى التوصل إلى حلّ سلمي.

”واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٣ تحديداً، شاركت القيادة الفلسطينية بحسن نية في المفاوضات المستأنفة تحت رعاية الولايات المتحدة ووزير خارجيتها جون كيري وبدعمٍ من أعضاء المجموعة الرباعية من بلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة واللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية وسائر الدول المعنية من جميع أنحاء العالم. وتُعتبر العواقبُ الخطيرة لهذا النزاع وما يحمله السلام، على النقيض من ذلك، من ثمار كثيرة يجنيها الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل، حقائقَ مسلّم بها على نطاق واسع وقوةً دافعة لهذه الجهود الجماعية.

”وطوال تسعة أشهر، تعاونت القيادة الفلسطينية تعاونا تاما مع هذه الجهود، فشاركت في العديد من جولات المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وأثناء المفاوضات، وضعنا نصبَ الأعين هدفَ إحلال السلام إدراكا منّا لاستحالة بقاء الوضع على ما هو عليه ولما سيترتب على فشل المفاوضات من عواقب وخيمة، خاصة فيما يتعلق بفرص نجاح الحل القائم على وجود دولتين الآخذة في التضاؤل وعدم استقرار الحالة على أرض الواقع. واقتناعا منها بجدوى القانون الدولي وبالحاجة الملحة إلى السلام، التَزمت فلسطين بإخلاص بهذه المفاوضات، رغم الخلل الصارخ في ميزان القوى وسوء نية إسرائيل أثناء جولات التفاوض، ومحاولات صرف الانتباه والتعقيدات والمشاق التي تحدث دورياً من جراء انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني وتقويضها المتعمد لسلطة الحكومة الفلسطينية وجهود توحيد الصف الفلسطيني.

”وتجلى التزام القيادة الفلسطينية بالسلام أيضا في ممارستها ضبط النفس على الصعيد السياسي خلال فترة التفاوض الممتدة من شهر تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، على الرغم من الاستفزازات الإسرائيلية المستمرة. وسعياً إلى تعزيز الثقة، اتُخذ قرارٌ بتأجيل البت في مسألة الحقوق والامتيازات التي اكتسبتها فلسطين منذ حصولها على مركز دولة لها صفة المراقِب. وكانت جهود ضبط النفس هذه متصلةً أيضا باتفاقٍ بشأن الإفراج عن سجناء فلسطينيين تحتجزهم إسرائيل منذ زمن طويل، عرفوا باسم سجناء ’ما قبل أوسلو‘، وهو الاتفاق الذي سبق أن قبلته إسرائيل ثم تنصلت منه مرارا. وجدير بالذكر أن مشاركة فلسطين في المفاوضات تمت بدعم كامل من جامعة الدول العربية، التي ما برحت تبذل الجهود من أجل تشجيع إحلال السلام على أساس مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

”وعلى العكس من ذلك، ما فتئت إسرائيل، طوال فترة الأشهر التسعة كاملةً، تستخف بالقانون وتتجاهل الدعوات العالمية المنادية بإنهاء الاحتلال وإيجاد حل سلمي للنزاع، مفضلةً التمادي في سياساتها غير القانونية التي لم تتوقف قط في أيٍّ من مراحل عملية السلام، ابتداءً من مؤتمر مدريد المعقود عام ١٩٩١ وحتى الآن. وتشمل الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، في جملة أمور، استمرار احتلالها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقيامها في سياق ذلك بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين وتشييد الجدار بغرض ضم الأراضي؛ علاوة على حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني التي تنطوي على جميع أشكال العدوان، بما في ذلك الضربات الجوية التي تُشن على قطاع غزة، والغارات العسكرية المنفذة في المناطق المدنية في جميع أنحاء الضفة الغربية، والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المتظاهرين المدنيين، مما أدى إلى مقتل وإصابة الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛ وتشمل كذلك تدميرَ المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وخاصة العائلات البدوية؛ وعملياتِ الاعتقال اليومية للفلسطينيين، التي أدت إلى السجن والاحتجاز الإداري لما يزيد على ٦ ٠٠٠ فلسطيني يذوقون على يد المحتل صنوفا من الأذى والتعذيب لا حصر لها؛ والسياساتِ المتساهلة التي تتيح تقديم العون للمستوطنين الذين يمارسون الإرهاب والعنف في حق الفلسطينيين وتسمح بالتحريض عليهما؛ والحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة في ممارسةٍ صارخة للعقاب الجماعي طالت ١,٨ مليون فلسطيني يعيشون في القطاع؛ وأشكالا أخرى لا تعد ولا تحصى من تدابير العقاب

الجماعي التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وكل ذلك في انتهاك سافر للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والعهدان الخاصان بحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤).

”وفي عام ٢٠١٤، لم تكتف إسرائيل بمواصلة هذه الممارسات غير القانونية، بل شهد العام تصعيدا شديد الحدة شمل في جملة أمور أنشطةً استيطانية مع صدور إعلانات متكررة عن إنشاء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة، واستمرار الاستفزاز والتحريض دون انقطاع من جانب المسؤولين الحكوميين والمستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، لا سيما فيما يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة وحرم المسجد الأقصى. وبلغ رفض إسرائيل للسلام ذروته عندما قررت أن تمتنع عن إطلاق سراح الشريحة الرابعة من السجناء الفلسطينيين في شهر آذار/مارس ٢٠١٤ ثم قررت تعليق المفاوضات من جانب واحد في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤ رداً منها على المصالحة التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس، مما أدى إلى زعزعة استقرار الأوضاع بصورة حادة.

”ويجب إيضاح أن وحدة الصف الفلسطيني خطوةٌ مشروعة وضرورية طالما نادى بها الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي الذي شدّد على ضرورة توحيد الصف لتنفيذ أي اتفاق للسلام عندما كرّر الدعوة إلى المصالحة في القرار ١٥/٦٨. ولا بد أيضا من الإقرار بأن مساعي تحقيق المصالحة تمت، بقيادة الرئيس عباس، بأقصى قدر من المسؤولية – استنادا إلى تأكيدات واضحة من جانب حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بالتزامها بالاتفاقات التي توصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية، والتزامها كذلك بنبذ العنف وبالاعتراف بإسرائيل – وقد لقيت هذه المساعي تأييدا واسع النطاق من المجتمع الدولي.

”ومع ذلك، لجأت إسرائيل إلى كل السبل الملتوية من أجل التحريض ضد الحكومة الفلسطينية وتقويض سلطتها، واختارت مرة أخرى أن تكثف ممارساتها غير القانونية بما يزيد من حدة التوتر ويحبط جهود السلام. والأشد من هذا وذاك أن قامت إسرائيل، بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، باستغلال مقتل ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ متخذة إياه كذريعة لشنّ حملة عسكرية واسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، وهو العدوان الثالث من نوعه

الذي تشنه إسرائيل بهذه الدرجة من العنف في السنوات الست الماضية على المدنيين العزل المحاصرين في قطاع غزة.

”وحتى وقت كتابة هذه المذكرة، كان الدمار الذي لحق بغزة على الصعيدين الإنساني والمادي نتيجة للعدوان عليها دمارا فادحا ومروعا، إذ ترتكب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما يُعتبر دون أدنى شك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإرهابا تمارسه الدولة. فقد نفذت هجمات بالقذائف وشنت قصفا مدفعياً وأطلقت الذخيرة الحية من الجو والأرض والبحر. وقُتل أكثر من ١ ٧٠٠ فلسطيني، منهم الأطفال والنساء وكبار السن، وشكّل الأطفال ما لا يقل عن ثلث الضحايا. وهلكت أسرٌ كثيرة عن آخرها في المذبحة التي نفذتها قوات الاحتلال. وفقدت ٧٦ أسرة على الأقل ثلاثة أو أكثر من أفرادها لقوا حتفهم في الهجمات العسكرية الإسرائيلية، وبلغ عدد القتلى في بعض الأسر ٢٠ فردا. وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص بجراح أدت إلى إصابة الكثير منهم بإعاقات بليغة ودائمة. وتسبب العدوان الإسرائيلي في تشريد أكثر من ٠٠٠ ٤٦٠ فلسطيني، منهم ما يزيد على ربع المليون لاذوا بالمدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومما يؤسف له أن مدارس الأونروا أصبحت مرة أخرى هدفاً للهجمات الإسرائيلية التي قتلت وجرحت مدنيين أبرياء وموظفين للوكالة ظنّوا أنهم بمأمن تحت راية الأمم المتحدة.

”وازدادت حدة الهجوم الإسرائيلي الضاري على غزة مع بدء الغزو البري في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، فدُمر عن عمد أكثر من ٠٠٠ ٥ منزل ولحقت الخسائر بما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ من المنازل والممتلكات الأخرى وأصاب الدمار الشامل الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساجد وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وأدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، وهي الأزمة المتردية أصلا بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني وما نجم عنه من نقص في إمدادات الغذاء واللوازم الطبية ومواد البناء والوقود، ودفعَ الأمرُ الحكومة الفلسطينية إلى إعلان غزة ’منطقة كوارث‘. وعلى الرغم من الجهود الجبارة، لم تفلح الأونروا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في مواكبة الأزمة. ويتجدد مرة أخرى النداءُ الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الطارئة للتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن تفشي انعدام الأمن الغذائي والفقر والتشرد وشيوع الصدمات النفسية العميقة بين السكان، والتخفيف مما وصفه

مسؤولو الأمم المتحدة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ بأنه ”كارثة صحية واسعة النطاق“ بعد أن باتت خدمات الرعاية الطبية ومنشآتها على وشك الانهيار وأصبحت إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي غير كافية مما طرح مخاطر شديدة تهدد بتفشي العدوى والأمراض السارية.

”وحتى وقت كتابة هذه المذكرة، ورغم استمرار انخراط الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تأمين وقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي الذي دام ثماني سنوات، ومواصلة الالتزام الراسخ بالهدف المتمثل في إحلال السلام، اختارت إسرائيل مواصلة هذه الحرب العشواء على الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها. وتحت ذريعة ”الدفاع عن النفس“، وهي ذريعة واهية لا أساس لها من الصحة، يواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الحكوميين والعسكريين التهديد بإنزال أشد العقوبة على الشعب الفلسطيني وقيادته، ورفض كل الدعوات لوضع حد للعنف واستئناف جهود السلام.

”وليس من قبيل الصدفة أن يبدأ هذا العدوان الإسرائيلي في خضم تزايد الضغط الدولي على إسرائيل في إطار عملية السلام؛ والقبول الدولي لحكومة الوفاق الوطني الفلسطيني؛ والإدانة العالمية المكثفة للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والإرهاب الذي يمارسه المستوطنون، والاستفزازات في القدس الشرقية، وحصار غزة، وأزمة السجناء؛ والدعوات العالمية المتزايدة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض جزاءات عليها. فهو تكرار واضح للأزمات التي سبق لإسرائيل أن اختلقتها لصرف الانتباه والتهرب من جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي وعادل للنزاع، لأنه من الواضح أنها تفضل مواصلة استعمارها للأرض الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني، مدعية تشبثها بالسلام وهي تسعى جاهدة لتقويضه وتتصرف بازدراء تام تجاه المجتمع الدولي.

”وها نحن ذا نلجأ مرة أخرى إلى الأمم المتحدة وندعو مجلس الأمن إلى النهوض بواجباته المنصوص عليها في الميثاق والعمل فورا على إيقاف المجزرة التي يروح ضحيتها الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، وذلك بسبل منها كفالة وقف دائم لإطلاق النار وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإلى تحمل مسؤولياته بوضع حد نهائي للنزاع. وفي حين أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان سلامة ورفاه وحماية السكان المدنيين

الرازحين تحت احتلالها، فمن الواضح أنها أخفقت في حماية هذا الحق بقيامها، عمدا ودون مبرر، بإلحاق الضرر بالسكان، ولكونها المصدر المباشر لما يعاني منه هؤلاء من انعدام الأمن ومن معاناة ووهن. وسنواصل أيضا جهودنا في الجمعية العامة لرفع هذا الظلم الشديد على نحو شامل، وسنواصل المطالبة بتنفيذ جميع القرارات الصادرة في هذا الشأن. وقد أهابت فلسطين أيضا بسويسرا، بوصفها وديع اتفاقيات جنيف، أن تدعو إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في التدابير الرامية إلى إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك لكفالة الحماية للشعب الفلسطيني، في جملة أمور أخرى.

”وفي الختام، واستجابة للدعوات الواردة في القرار ١٥/٦٨، تؤكد فلسطين من جديد استعدادها لصنع السلام، وذلك على أساس معايير ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان الراسخة. ونكرر مناشدة المجتمع الدولي بضرورة تأكيد الالتزامات القانونية والسياسية والأخلاقية في هذا الصدد، مذكّرين بأن الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية دائمة حيال قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها وفقا للقانون الدولي.

”وإننا نعيش مرحلة حاسمة ستحدد مدى إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، أم أن هذا الحل سيلقى حتفه تحت وطأة السياسات غير القانونية الإسرائيلية ليدفن بذلك في خندق الاحتلال العسكري الذي ما زال مستمرا منذ ٤٧ عاما. فلإحراز تقدم حقيقي، لا بد من التصدي بجدية للواقع المتردي على الأرض وللأسباب الجذرية للنزاع. ومن شأن احترام القرار ١٥/٦٨ وجميع القرارات ذات الصلة أن يعزز آفاق إحلال السلام. غير أنه إذا استمرت إسرائيل في تعنتها، فإن جهود السلام ستفشل مرة أخرى، وسيتعين علينا أن نواجه فشل الحل القائم على وجود دولتين وأن نبدأ جهودا جماعية جديدة – سياسية وقانونية وشعبية – سعيا إلى إيجاد حلول بديلة لرفع الظلم وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

”وكمحاولة أخيرة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، يتعين إذن على المجتمع الدولي أن يتحلى باليقظة ويطالب بوقف الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وبالامتثال للقانون الدولي. ويجب إيصال رسالة قوية إلى إسرائيل مفادها أن ثمن استمرار الاحتلال سيكون غاليا، في حين أن ثمار السلام ستكون وفيرة. وقد نُقلت

هذه الرسالة بوضوح أكبر في الآونة الأخيرة عن طريق جهات، منها الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، جعلت علاقاتها الحالية والمستقبلية مع الطرفين تتوقف على مدى احترامهما للقانون والتزامهما بالسلام، مع ضرورة تعزيز ذلك بإجراءات عملية، مع ما سيترتب على الاستمرار في الانتهاكات وعرقلة جهود السلام من عواقب.

”وستواصل دولة فلسطين، من جانبها، التعاون بروح المسؤولية مع جميع الجهود المبذولة على الصعيد الدولي في هذا الصدد، وذلك انطلاقا من إيمانها بسيادة القانون وتصميمها على التوصل إلى حل عادل يحقق الاستقلال لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن للشعب الفلسطيني – بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين – حقوقه غير القابلة للتصرف، ويحقق السلام والأمن والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

”ونعرب عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها كل من الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنظومة الأمم المتحدة ككل دعما للحل السلمي ودعما للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للفلسطينيين. ونقر أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في التوعية بالحقوق الفلسطينية والحل العادل على الصعيد الدولي وتوفير الدعم اللازم في هذا الصدد، لا سيما في هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونكرر كذلك الإعراب عن امتناننا للدعم القائم على المبادئ المقدم من جميع الدول والشعوب المعنية في شتى أرجاء العالم، ونحث على عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق الهدف الذي طال انتظاره، ألا وهو الحرية والعدالة والسلام والكرامة للشعب الفلسطيني.“

٦ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”كما هو مبيّن في محضر الجلسة، فقد صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، مثلما فعلت إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في الماضي. وينضم القرار ١٥/٦٨ إلى العديد من القرارات المنحازة إلى جانب واحد التي تتخذها سنويا الجمعية العامة، والتي لا تفضي سوى إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها جهة محايدة للنهوض بالسلام.

”إن دولة إسرائيل تسعى باستمرار إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع الفلسطينيين وتوطيد السلام في المنطقة. فما فتئت إسرائيل تبرهن للمجتمع الدولي المرة تلو الأخرى على التزامها بإيجاد حل طويل الأجل للنزاع. غير أن القرار ١٥/٦٨ يتجاهل الخطوات التي خطتها إسرائيل وما زالت تخطوها من أجل إنهاء النزاع. فالقرار ١٥/٦٨ لا يتناول الحالة بموضوعية، بغضه النظر عن دور الفلسطينيين، ولا سيما حماس، في الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

”ففي آب/أغسطس ٢٠٠٥، فككت إسرائيل مستوطناتها وأنهت وجودها العسكري في قطاع غزة وفكت ارتباطها به. وعوض اغتنام هذه الفرصة لتحقيق التنمية، استغلت حماس غياب إسرائيل لشن هجمات إرهابية على المواطنين الإسرائيليين انطلاقا من غزة. وتزايدت الأنشطة الإرهابية أكثر بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٦. ورغم انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، واصلت حماس استهداف المدنيين الإسرائيليين بآلاف الصواريخ. واعتداءاتها غير المبررة تلك ليست نتاجا لجهود هدفها التماس الإنصاف في إطار مظالم مشروعة، كما يزعم البعض، بل هي نتاج للتوجه الأيديولوجي لحركة حماس. فحماس تنظيم يعادي السامية معاداة شديدة، ويدعو في ميثاقه المسلمين إلى قتل اليهود. فحماس لا تكرس جهودها لتخفيف محنة أهل غزة، بل إن هدفها الأول والأخير هو القضاء على إسرائيل، أيا كانت التكلفة التي يتحملها السكان الفلسطينيون في سبيل ذلك.

”ومنذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ما فتئت دولة إسرائيل تتعرض لهجمات متواصلة، إذ أطلقت حماس أكثر من ٣ ٥٠٠ صاروخ على السكان المدنيين في المدن والبلدات الإسرائيلية. وما فتئ جنوب إسرائيل يتعرض للقصف منذ ١٤ عاما، حيث يعيش أطفاله باستمرار على وقع الهجمات العشوائية التي تشن انطلاقا من غزة. وقد شُرع في تنفيذ عملية ”الجرف الصامد“ الحالية كملاذ أخير لإعادة استتباب الأمن وضمان السلامة للمواطنين عقب اختطاف ثلاثة فتيان إسرائيليين وقتلهم على يد حماس، وما أعقب ذلك من وابل من الصواريخ التي تستهدف السكان الإسرائيليين دون هوادة.

”وما فتئت إسرائيل، رغم التهديدات الخطيرة والمتواصلة التي تطال أمنها، تواصل تأكيد التزامها بتحقيق سلام دائم للإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى هذا الأساس، خطت خطوات واسعة نحو تقديم المساعدة الإنسانية وتشجيع الظروف الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفلسطينيين. فطوال عام ٢٠١٣، تعزز التعاون مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لتيسير تطوير البنية التحتية وتنمية الاقتصاد على نحو مستدام في غزة، بما يمكّن من تلبية الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل للسكان المدنيين. وقد اعتُمد ٢٢٧ مشروعا للتنفيذ، إلى جانب العديد من التدابير الرامية إلى تخفيف حدة المشاق الاقتصادية التي تواجه الفلسطينيين. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، دخل ما متوسطه ٣٥٠ شخصا في اليوم إلى إسرائيل عن طريق معبر إيريز، قادمين من غزة، أي بزيادة قدرها ٢٣٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وتُمنَح تراخيص لفترات أطول للحالات الإنسانية ورجال الأعمال.

”واستثمرت إسرائيل ٨٠ مليون شاقل لتوسيع معبر كيريم شالوم الذي تنقل عبره السلع التجارية، من أجل استيعاب عدد يصل إلى ٤٥٠ شاحنة يوميا. ويُسمَح بدخول جميع البضائع المدنية إلى غزة، باستثناء الأسلحة والبضائع ذات ”الاستخدام المزدوج“ التي يمكن بسهولة استخدامها في أنشطة إرهابية. ومع ذلك، يوافَق بصفة منتظمة على العديد من الأصناف المقيدة لاستخدامها في مشاريع ممولة من المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وتواصل إسرائيل إمداد غزة بـ ١٢٥ ميغاواط من الكهرباء عن طريق ١٠ خطوط كهربائية، وهو ما يمثل نسبة ٦٣ في المائة من الكهرباء في قطاع غزة. وتقوم إسرائيل بإمداد غزة بـ ٥ ملايين متر مكعب من المياه سنويا، وتيسير نقل معدات المياه، وعقد دورات تدريبية للمهنيين الفلسطينيين في مجال المياه والصرف الصحي.

”وتشهد الخطوات المذكورة أعلاه التي خطتها دولة إسرائيل على التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، بيد أن حماس ما برحت تختار المرة تلو الأخرى طريق الإرهاب، لا طريق السلام. وتكرر دولة إسرائيل تأكيد استعدادها للتوصل إلى اتفاق وفقا لمبادئ الحل القائم على وجود دولتين، وتقر بالدور الهام الذي تؤديه المجموعة الرباعية في هذا الشأن. وتدعو إسرائيل السلطة الفلسطينية إلى إعادة تأكيد التزامها بتحقيق حل دائم وتسوية شاملة للنزاع، من خلال الانخراط في تدابير لبناء الثقة واتفاقات ثنائية عوض اللجوء إلى إعلانات أحادية الجانب في مختلف المحافل المتعددة الجنسيات.“

ثانيا – ملاحظات

٧ – في تموز/يوليه ٢٠١٣، استأنف الإسرائيليون والفلسطينيون مفاوضات مباشرة بشأن الوضع النهائي. وجاء استئناف عملية السلام، للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مدعوما بجهود تيسير مكثفة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سلسلة من الاجتماعات التحضيرية عُقدت في نهاية تموز/يوليه في واشنطن العاصمة، وضع الطرفان جدول أعمال يشمل جميع مسائل الوضع النهائي الأساسية، واتفقا على هدف التوصل إلى تسوية شاملة في غضون تسعة أشهر. وفي الوقت ذاته، واصل الفلسطينيون تنفيذ برنامج طموح يستهدف بناء دولتهم.

٨ – وعُقدت الجولة الرسمية الأولى من المحادثات في ١٤ آب/أغسطس في القدس، بعد الإفراج عن المجموعة الأولى من السجناء الفلسطينيين الذين اعتُقِلوا في فترة ما قبل أوسلو، وفقا للاتفاق المتعلق باستئناف مفاوضات السلام. وفي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، سافرت إلى رام الله والقدس والأردن لتقديم الدعم إلى قادة الجانبين وهم يشرعون في عملية تهدف إلى التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

٩ – وفي أواخر عام ٢٠١٣، تكثف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعُقدت نحو ١٧ جولة من المحادثات. غير أن الجهود التفاوضية عقّدتها الإعلانات المتكررة عن التوسع الاستيطاني مع كل عملية من عمليات الإفراج عن السجناء الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإعلانات الاستيطانية الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ سببا في استقالة أحد المفاوضين الفلسطينيين. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن الرئيس عباس أكد عزمه على مواصلة المحادثات.

١٠ – ومنذ بداية عام ٢٠١٤، تركزت الجهود التفاوضية على صياغة إطار متفق عليه بشأن كل القضايا الرئيسية كأساس توجيهي لاستمرار المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وقام وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، بدعم هذه العملية من خلال الانخراط في دبلوماسية مكوكية بين الجانبين.

١١ – وما زال المجتمع الدولي ملتزما بدعم محادثات السلام المتجددة، بوسائل منها المجموعة الرباعية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، ومنها جهات عربية وإقليمية وجهات أخرى. وركزت المداولات التي جرت في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة على النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط، وحث فيها قادة العالم على التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقامت المجموعة الرباعية، وهي ترحب

باستئناف عملية السلام، بتأكيد عزمها على دعم المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض ضمن الإطار الزمني المحدد.

١٢ - ودأبت الأمم المتحدة على تشجيع الطرفين على الدفع بالمفاوضات صوب تسوية شاملة يجب أن تكون عادلة ومتماشية مع المبادئ المتعلقة بجميع المسائل الأساسية المبينة في قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد - بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام - وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وفي مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعربت مجددا، وقد أثارت جزعي أعمال العنف المتكررة، عن ضرورة تقديم الدعم إلى الإسرائيليين والفلسطينيين للخروج من الوضع القائم الخطير، لأن الفشل في إحراز تقدم سياسي قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع على أرض الواقع.

١٣ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، قامت إسرائيل، بدعوى عدم إحراز تقدم سياسي في محادثات السلام، بتأجيل قرارها الإفراج عن المجموعة الرابعة والأخيرة المكونة من ٣٠ من سجناء ما قبل أوسلو. وردا على ذلك، وفي ١ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس عباس، في أعقاب الإعلان في اليوم ذاته عن إعادة إصدار ٧٠٨ طلبات تقديم عطاءات لبناء وحدات استيطانية في جيلو، أن القيادة الفلسطينية قد صوتت بالإجماع لصالح الانضمام إلى ١٥ اتفاقية ومعاهدة دولية. ومع ذلك، ظل الرئيس عباس ملتزما بمواصلة المفاوضات حتى التاريخ المتفق عليه، وهو ٢٩ نيسان/أبريل. وواصل المفاوضون اجتماعاتهم من أجل إيجاد سبيل للخروج من حالة الجمود والاتفاق على تمديد فترة المفاوضات. وقامت إسرائيل في ٢٤ نيسان/أبريل بتعليق المحادثات ردا على الإعلان قبل ذلك بيوم واحد عن اتفاق للوحدة الفلسطينية تقرّر في إطاره تشكيل حكومة وفاق وطني. وذكرت إسرائيل أنها لن تتفاوض مع أي حكومة فلسطينية تدعمها حركة حماس التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

١٤ - وفي أعقاب تعليق المحادثات، أدت التطورات السلبية على أرض الواقع في منتصف عام ٢٠١٤ إلى إعاقة آفاق استئناف محادثات السلام بشدة. وقد ناشدت كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين بأن يتحلوا بالحكمة ويتجنبوا الخطوات الأحادية الجانب التي من شأنها أن تقلل من احتمال استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية نهائية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في البحث عن السبل الكفيلة بالدفع بالمفاوضات إلى الأمام من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

١٥ - وفي نيسان/أبريل، أودع الرئيس عباس صكوك الانضمام إلى ١٣ اتفاقية ومعاهدة دولية لدى الأمم المتحدة، وقدم طلبات للانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع واتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧. وفي أيار/مايو، دخلت حيز النفاذ خمس من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، البالغ عددها تسع معاهدات، بالإضافة إلى أحد البروتوكولات الموضوعية، في حين قبلت سويسرا فلسطين طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي الأول (المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية)، بأثر رجعي إلى تاريخ تقديم طلبها في ٢ نيسان/أبريل. وبما أن الانضمام إلى هذه المعاهدات تنشأ عنه التزامات جديدة، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الفلسطينيين، بناء على طلبهم، على تنفيذ ورصد التزاماتهم التعاهدية.

١٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس عباس عن تشكيل حكومة وفاق وطني بقيادة رئيس الوزراء الحمد الله. وعلى أساس تصريحات الرئيس عباس التي أكد فيها أن الحكومة ستواصل التقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والتقيد بالاتفاقات السابقة، رحّبتُ بتشكيل الحكومة وأكّدتُ من جديد استعداد الأمم المتحدة لأن تقدم دعمها الكامل للحكومة في جهودها الرامية إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، تمشيا مع اتفاق الوحدة الفلسطينية المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل، تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة، بما يشمل التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية في غزة.

١٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أُبلغ عن فقدان ثلاثة طلاب إسرائيليين، وساد الاعتقاد بأنهم اختُطفوا في الضفة الغربية، وألقت الحكومة الإسرائيلية باللائمة فيما حدث على حماس. وأدى الحادث إلى تصعيد التوتر في غزة، فزادت الغارات الجوية الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وبذلك انهار تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. وتفاقمت التوترات أكثر في أعقاب العثور على جثامين الطلاب الإسرائيليين في ٣٠ حزيران/يونيه.

١٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا مثيرا للجزع في التوتر بين غزة وإسرائيل. فقد ثبتت هشاشة الهدوء النسبي مرة أخرى في عدد من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ ما فتئت الحالة تشهد تصعيدا خطيرا منذ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ خلال ما سُمي عملية الجرف الصامد التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية، بهدف معلن هو تدمير البنية التحتية لحماس والحد من قدرتها على إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ونفذت قوات الدفاع الإسرائيلية غارات جوية مكثفة مستهدفة مرافق المقاتلين وإقاماتهم الخاصة. وأطلق المقاتلون

الفلسطينيون المئات من الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه إسرائيل، بما في ذلك مدنها الرئيسية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أعلنت إسرائيل بداية عمليات التوغل البرية في غزة بهدف تدمير شبكة الأنفاق التي يستعملها المقاتلون الفلسطينيون.

١٩ - وبحلول ٢٦ آب/أغسطس، كان المقاتلون الفلسطينيون، حسب ما ورد في التقارير، قد أطلقوا أكثر من ٥٠٠ ٤ صاروخ و ٦٠٠ ١ من قذائف الهاون. وأفادت التقارير بأن قوات الدفاع الإسرائيلية شنت أكثر من ٨٠٠ ٣ غارة جوية، أطلقت خلالها أكثر من ٩٠٠ ٥ قذيفة. وأطلقت البحرية الإسرائيلية حوالي ٢٠٠ ٣ قذيفة، وأطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية المتمركزة على الحدود حوالي ٠٠٠ ١٧ قذيفة.

٢٠ - ووفقا للمعلومات الأولية، قُتل ما لا يقل عن ١٠٤ ٢ من الفلسطينيين. ويشمل هذا العدد ما لا يقل عن ٤٦٢ ١ من المدنيين، منهم ٤٩٥ طفلا و ٢٥٣ امرأة. وقُتل أحد عشر من موظفي الأونروا. وقُتل نحو ٦٦ من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وأربعة مدنيين إسرائيليين، وإسرائيلي واحد لم يتضح وضعه بعد، وواحد من الرعايا الأجانب. وأُصيب بضع عشرات من المواطنين الإسرائيليين إصابات مباشرة بالصواريخ أو الشظايا.

٢١ - وفي ذروة الأزمة، كان هناك زهاء ٠٠٠ ٥٢٠ من المشردين داخليا، أو ما يقارب ٣٠ في المائة من سكان غزة. ودُمر ما يقرب من ٧٠٠ ١٦ وحدة سكنية أو ألحقت بها أضرار كبيرة، الأمر الذي أضر بما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني.

٢٢ - وأثار القتال تساؤلات خطيرة بشأن احترام مبدأي التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني. وتعرضت ست من مدارس الأونروا التي كانت تؤوي مدنيين إلى قصف مباشر أو تضررت من سقوط الصواريخ في المناطق المحيطة بها، فوقعت بسبب ذلك خسائر بشرية فادحة بين قتلى وجرحى. وفي ٢٩ تموز/يوليه، تعرضت المباني التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في غزة لضربات بعدد من القذائف، فلحقت أضرار بالمبنى الرئيسي وبمركبات الأمم المتحدة. ويُشار هنا إلى أن القانون الدولي الإنساني واضح في مطالبته جميع الأطراف بحماية المدنيين والمرافق المدنية، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة ومبانيها. فلا بد إذن من أن يخضع المنتهكون للمساءلة ويواجهوا العدالة.

٢٣ - ومنذ بداية الأزمة في غزة، لم تدخر الأمم المتحدة أي جهد ممكن، بما في ذلك من خلال جهودي الشخصية، من أجل إنهاء العنف. فقد تباحثتُ مع رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو ورئيس فلسطين عباس، داعيا كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. وتباحثتُ أيضا مع القادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك ملك المملكة العربية السعودية، وأمير دولة قطر، ورئيس مصر، ورئيس تركيا،

وقيادتا جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، في محاولة لوقف القتال.

٢٤ - وفي هذا السياق، سافرت إلى المنطقة - فزرت قطر، والكويت، ومصر، والقدس، ورام الله، والأردن، والمملكة العربية السعودية - خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه دعما لجهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي كل مرحلة من مراحل زيارتي هذه، كنت أحمل رسالة من ثلاثة أركان: أولا، وقف القتال؛ ثانيا، بدء الحوار؛ وثالثا، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشددت على أنه لا يمكننا أن نكتفي بمجرد العودة بالوضع إلى ما كان عليه، بل يجب أن نتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يعالج المسائل الأساسية للنزاع، وهي: إنهاء إطلاق الصواريخ من غزة وأعمال تهريب الأسلحة، وفتح المعابر، ورفع الحصار، وإعادة غزة إلى سلطة حكومة فلسطينية واحدة تقبل بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية وتحترمها. وتشكل هذه الأمور العناصر الأساسية التي ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وهو قرار لا يزال لم يُنفذ، بكل أسف.

٢٥ - ومن عناصر أي حل عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. فالمشكلات الأساسية التي تعاني منها غزة تكون حظوظها في الحل أوفر بكثير لو أُخذت باعتبارها جزءا من جهد شامل يرمي إلى إعادة توحيد الأرض الفلسطينية تحت حكومة شرعية واحدة. ومن شأن إعادة نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في المعابر في جنوب شرق غزة، في ما يسمى ممر فيلادلفيا، أن يشكل خطوة مفيدة جدا تقطع شوطا بعيدا نحو إتاحة الفرصة لإعادة فتح المعابر.

٢٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه، أعلنا، أنا ووزير خارجية الولايات المتحدة كيري، وقفا لإطلاق النار لأغراض إنسانية لمدة ٧٢ ساعة بهدف تمكين المدنيين من تدبير احتياجات حياتهم اليومية التي اضطربت كثيرا بفعل الأعمال العدائية، على أمل أن يمدد الطرفان الهدنة ويستغلاها للسماح بإجراء مفاوضات تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار. إلا أن وقف إطلاق النار سرعان ما انتُهك بضع ساعات فقط بعد بدء سريانه. وفي ٥ آب/أغسطس، بدأ تنفيذ وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية مدته ٧٢ ساعة تم التوصل إليه بوساطة مصرية، بينما بدأت إسرائيل والفصائل الفلسطينية في إجراء محادثات غير مباشرة من خلال وساطة مصرية في القاهرة بشأن اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار. وتم تمديد وقف إطلاق النار ثلاث مرات، في ١١ و ١٤ و ١٨ آب/أغسطس. وأعربت عن ترحيبي بما أُعلن في ٢٦ آب/أغسطس من وقف غير محدد المدة لإطلاق النار من أجل غزة، تحت الرعاية المصرية. وكان وقف إطلاق النار لا يزال قائما وقت إعداد هذا التقرير.

٢٧ - وبينما يتوجه التركيز إلى غزة، لأسباب مفهومة، يجب ألا يغيب عن بالنا المشهد الأكبر للصورة. فالتصعيد في غزة، بالإضافة إلى توتر الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، نذير بما يترتب على أرض الواقع من آثار سلبية عندما لا يوجد أي أفق سياسي حقيقي يفضي إلى إنهاء الاحتلال وتسوية النزاع عن طريق التفاوض. ويجب على المجتمع الدولي أن يحث كلا الطرفين ويدعمهما للعودة إلى مفاوضات حقيقية وإحياء احتمالات الحل القائم على وجود دولتين.

٢٨ - واستمرت التوترات وحوادث العنف في قطاع غزة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بما عدده ١٢٤ ٣ عملية من عمليات التفتيش والاعتقال، مما أدى إلى إلقاء القبض على ٥٨٢ ٥ فلسطينيا. وإذا استثنينا من سقطوا في ما دُعي عملية الجرف الصامد، فقد قُتل في الأرض الفلسطينية المحتلة ما مجموعه ٩٦ فلسطينيا، من بينهم ٥٨ مدنيا، وجرح ٢٤٥ ٥ فلسطينيا. وقُتل ستة مدنيين إسرائيليين واثنان من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، وجُرح ٧٩ من المدنيين الإسرائيليين و ٩٢ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية.

٢٩ - ومن دواعي الانشغال الشديد تزايد النشاط الاستيطاني. فقد شددتُ مرارا على أن أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إنما هي أنشطة غير قانونية بحكم القانون الدولي. وقد تُدووِل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن إسرائيل أصدرت إعلانا لتقديم عطاءات لبناء حوالي ٠٨٣ ٥ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

٣٠ - وظل عنف المستوطنين في مستويات مرتفعة. فقد أفضت الهجمات التي يشنها المستوطنون إلى مقتل فلسطيني وإصابة ١٥٥ فلسطينيا، منهم ٣٨ طفلا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُتل مستوطن إسرائيلي واحد وجُرح ٧٥ من المستوطنين الإسرائيليين على يد فلسطينيين.

٣١ - وأثارت أعمال الهدم والطرد التي نُفذت في المنطقة جيم من الضفة الغربية قلقا عميقا، ولقيت الإدانة من المجتمع الدولي. ويحتاج الفلسطينيون إلى وجود نظام عادل لتخطيط المناطق وتقسيمها كي لا يعمدوا إلى بناء مبان دون ترخيص مما يفضي إلى هدمها بلا مبرر، وهو ما تتأثر به عادة الفئات الضعيفة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هُدم ٦٩٨ من المباني، مما أدى إلى تشريد حوالي ١٧٩ ١ فلسطينيا، من بينهم ٦٢٤ طفلا. وعموما، ثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتيسير الدخول إلى الضفة الغربية والتنقل في أرجائها، بما في ذلك في المنطقة جيم ووادي الأردن وغزة.

٣٢ - وظل التوتر سائدا أيضا في القدس الشرقية المحتلة. وفُرضت قيود على دخول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة في المدينة العتيقة، بما في ذلك خلال شهر رمضان المبارك، مما أدى إلى وقوع عدد من الصدامات بين المصلين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٣٣ - وأدت عملية اختطاف وقتل فتى فلسطيني من حي شعفاط في ٢ تموز/يوليه إلى أيام من المظاهرات العنيفة في القدس الشرقية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٤، توسعت رقعة الصدامات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية متجاوزة بؤر التوتر التقليدية، لتمتد إلى بيت حنينا وشعفاط ووادي الجوز وجبل المكبر.

٣٤ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، دخل نحو ٩٠ من الفلسطينيين الموضوعين رهن الاحتجاز الإداري، ومن ضمنهم عدد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على استخدام إسرائيل الاحتجاز الإداري. وانضم إليهم سجناء فلسطينيون آخرون تضامنا معهم، بما في ذلك ١٠٠ ٥ سجين انضموا ليوم واحد في ٨ أيار/مايو. وفي أواخر حزيران/يونيه، علق المحتجزون الفلسطينيون إضرابهم عن الطعام بعد توصلهم، حسب ما ورد في التقارير، إلى اتفاق أولي مع مصلحة السجون الإسرائيلية لبدء المفاوضات بشأن مطالبهم.

٣٥ - ويوجد حاليا ما يزيد على ٤٥٠ فلسطينيا رهن الاحتجاز الإداري، أي أكثر من ضعف عددهم في أيار/مايو. وأكرر هنا الإعراب عن موقفي الذي سبق أن أعربت عنه مرارا بأن الاحتجاز الإداري لا ينبغي اللجوء إليه إلا في عدد محدود جداً من الحالات، ولأقصر فترة ممكنة، وفي حالات استثنائية. وكل محتجز إلا ويجب أن توجه له تهم ويُقدم للمحاكمة، وإلا يُطلق سراحه دون إبطاء.

٣٦ - وظل الفلسطينيون ماضين قدما في برنامج بناء دولتهم، رغم اقتصار ذلك على الأرض الخاضعة لسيطرة السلطة، إذ يخرج عن نطاق هذه السيطرة المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة. وشكل هذا الأمر عنصرا أساسيا مكملا للعملية السياسية. ورغم التوافق الدولي القوي في الآراء بأن السلطة الفلسطينية لديها القدرة على إدارة الدولة، فإن لجنة الاتصال المخصصة يساورها القلق بشكل أساسي إزاء مدى الاستدامة المالية ومقومات البقاء الاقتصادي بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها السلطة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترى اللجنة أيضا أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة تحقق الاستقرار في وضع السلطة الفلسطينية المالي، وإعادة تحفيز النمو الاقتصادي تحت قيادة القطاع الخاص. وارتئي أن من الضروري أن تبذل السلطة الفلسطينية جهودا نحو إجراء إصلاح هيكلي،

بما في ذلك تحقيق الانضباط المالي، وكذلك تقديم مساعدة كافية ومضمونة إلى الحكومة الفلسطينية من الجهات المانحة، وذلك بهدف التحكم في العجز.

٣٧ - وما زال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما، وتعافي غزة ونموها الاقتصادي على المدى البعيد، أهدافا رئيسية من أهداف الأمم المتحدة. وقد أُحرز تقدم جوهري نحو تحقيق هذه الأهداف، بيد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير. وفي هذا السياق، وافقت حكومة إسرائيل على قيام الأمم المتحدة بأعمال إعمار في غزة قيمتها ٣٨٠ مليون دولار. وقد كان لذلك أثر إيجابي، ليس فقط بالنسبة للمستفيدين من الخدمات، ولكن أيضا من حيث توافر فرص العمل القصيرة الأجل. إلا أن الفوائد الاقتصادية لزيادة فرص العمل سرعان ما تنتهي مع انتهاء الأعمال. ولذا يلزم إجراء تغيير أساسي أعمق يتيح تشغيل اقتصاد غزة، بدءا من السماح بالتصدير إلى إسرائيل، وكذلك عمليات النقل إلى الضفة الغربية ومنها. وما لم تُتخذ هذه الخطوات الضرورية، سيظل مستقبل غزة هشا على أحسن تقدير.

٣٨ - وما زال يساورني القلق من حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير الصادرة عن الاحتجاز التعسفي الذي تمارسه قوات الأمن الفلسطينية، والتقارير عن سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في غزة. كما أشعر بقلق عميق إزاء أنباء تتحدث عن العديد من عمليات الإعدام دون موافقة الرئيس عباس مع أن موافقته مطلوبة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني. وأدعو سلطات الأمر الواقع في غزة إلى أن تحجم عن تنفيذ المزيد من الإعدامات. كما أحث السلطة الفلسطينية أن تكفل وفاءها بالمسؤوليات التي تقع على كاهلها، مع إبداء الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٩ - لقد حققت السلطة الفلسطينية ما خططت لتنفيذه منذ ثلاثة أعوام، ويتعين التنويه بهذا الإنجاز والمحافظة عليه والبناء عليه. ولكنني أشعر بالقلق بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على الحفاظ على هذه المكاسب في ضوء التدهور المتزايد لحالتها المالية.

٤٠ - وشجعت حكومة إسرائيل بقوة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير النمو الاقتصادي، بما في ذلك مواصلة تيسير الوصول والحركة داخل الضفة الغربية وإليها ومنها، للبضائع والأشخاص على حد سواء. وثمة تطور إيجابي تمثل في قيام إسرائيل بمنح عدد كبير من التصاريح إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لزيارة القدس وإسرائيل خلال شهر رمضان، وتطبيقها إجراءات أكثر مرونة عند نقاط التفتيش ونقاط العبور خلال الشهر الكريم.

٤١ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لروبرت هـ. سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك لمفوضي الأونروا العامين السابق، فيليبو غراندي، والحالي، بيير كراهنبول. وأشيد أيضاً بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف صعبة وخطرة أحياناً خدمةً للمنظمة. ونحن محزونون على وجه الخصوص لفقد ١١ من موظفي الأونروا في غزة، سواء منهم من لقي حتفه أثناء الخدمة أو خارجها.

٤٢ - لقد بدأتُ الفترة المشمولة بهذا التقرير وأملٌ كبير يحدوني، في ضوء المفاوضات التي كانت جارية للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، في أن نكون أخيرا شهودا على قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ولكنني وصلت إلى نهاية الفترة وقلق بالغ يساورني من عدم إحراز أي تقدم ومن عودة العنف بين إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين. فلا يزال حلما بعيد المنال هذا البحث عن حل تفاوضي كفيل بتقريب إسرائيل والفلسطينيين من السلام والأمن الدائمين، بما في ذلك تحقيق الأماني المشروعة للفلسطينيين بإقامة دولتهم، ولإسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها. والمهم الآن هو أن يعكف الطرفان بجدية على تناول المسائل الجوهرية. وأدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أن يتحلوا بالبصيرة والجسارة والتصميم بهدف التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يفي بالطموحات المشروعة للشعبين. وما زلت على اقتناعي بأن المفاوضات المباشرة ذات المغزى هي السبيل الرئيسي صوب التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم، بما في ذلك إنهاء الاحتلال، وإنهاء النزاع، والتوصل إلى حل عادل متفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٤٣ - ولتحقيق هذه الغاية، أعرب عن صادق أملي في أن يعكف الطرفان بنشاط على بذل جميع الجهود الكفيلة بتهيئة بيئة تفضي إلى الدخول في عملية سلام تتيح التحرك للأمام. وأحث إسرائيل بوجه خاص على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تتخذ خطوات ملموسة تجاه مواصلة تخفيف القيود العديدة المفروضة في كل من الضفة الغربية وغزة. كما أشجع بقوة جميع الفلسطينيين على السير في طريق نبذ العنف والاتجاه نحو الوحدة بما يتفق مع الالتزامات التي قدمتها سابقا منظمة التحرير الفلسطينية، وأدعوهم إلى بذل جهودهم الكفيلة بتحسين حالة القانون والنظام ومكافحة التطرف والتحريض ضد إسرائيل، وإلى مواصلة بناء المؤسسات القوية والديمقراطية التي تمثل عنصرا لا غنى عنه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء. وفي بيئة شديدة التقلب، من الأهمية بمكان منع اندلاع أي عنف يمكن أن يقوض الجهود السياسية، وامتناعُ الطرفين عن اتخاذ خطوات استفزازية على الأرض. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدوره المتمثل في تشكيل إطار مشروع ومتوازن يوفر طريقا سياسيا موثوقا به يتيح

المضي قدما، على أن يصاحبه اتخاذ خطوات بعيدة المدى على أرض الواقع. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفهم أن الجهود التي يبذلها في سبيل تحقيق هذا الهدف ستتقلص مصداقيتها على نحو متزايد إذا أخفق في اتخاذ الخطوات الضرورية التي تهيئ بيئة تفضي إلى الحوار الجاد.

٤٤ - وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، سأواصل العمل على كفالة بذل المنظمة الجهود الكفيلة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيلية آمنة في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقا لخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.